علاج مشكلة الفقر والغلاء والدعم

في ضوء المنهج الاقتصادي الإسلامي

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

- تحليل العلاقة السببية بين الفقر والغلاء

لقد غلت الأسعار بنسبة عالية قافزة ولاسيما في الحاجات الأصلية للإنسان الفقير ، ومنها: الغذاء والشراب والدواء والكساد والمأوى .... بالرغم من محدودية الدخول والأرزاق، ولقد برّرت الحكومة بأن هذا بسبب ارتفاع الأسعار العالمية ، ولكن شتان بين مستوى الدخول في الدول الأخرى ومستوى الأجور والدخول في مصر ، فالمقارنة مضللة وظالمة ومراوغة، كما لم يحدث في دول العالم أن الأسعار ترتفع فجأة بهذه النسبة والقضية تحتاج إلى علاج جذري وليس إلى مبررات .

وكان من الأجدى أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في السياسات والنظم والأساليب الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من نظم الحكم السابقة ذات العلاقة بالأسعار وبالدعم ، وربط تكلفة الحاجات الأصلية للإنسان الفقير بما يحصل عليه من دخل وأجر وأن تعايش الناس في همومهم وغمهم وعسرهم وحياتهم الضنك، إن استغاثة الفقراء بدون مغيث قد تقود إلي مخاطر جسيمة منها: الفساد الأخلاقي والانحراف السلوكي، وهذا ربما يقود إلي الكفر، وصدق الرسول الكريم القائل :"**اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر**"، إن الفقراء مطحونين مقهورين لذلك يجب على الحكومة أن تسرع بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي قبل فوات الأوان ، وقتئذ لا تستطيع السيطرة على الفقراء ومعظمهم من العاملين، وتحدث الطامة الكبرى التي تدمر ولا ترحم الخفير أو الوزير ،

ولقد حاولت الحكومة الحالية بذل الجهد بإحداث التوازن بين الغلاء والدخول ولكن لم يشعر الفقير بذلك حتى الآن ، فلا بد أن تعيد النظر في منظومة العلاقة السببية بين الأجور والدعم في ضوء ارتفاع الأسعار ، وهذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة في ضوء الإسلام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم المناهج الاقتصادية الوضعية في علاج قضية الفقر والغلاء والدعم

تقوم المناهج الاقتصادية لعلاج قضية الفقر والغلاء والدعم على تخصيص إعتمادات مالية إضافية لإحداث توازنا بين الدخول المتدنية والارتفاع في الأسعار وهذا المنهج يحتاج إلي تحليل وتقويم ودراسة عملية في ضوء الواقع في واقعه والحاضر في حاضره ، وهل فعلا هذه الاعتمادات سوف تخرج الفقراء من الحياة الضنك في ضوء المعلومات المنشورة الآتية؟

- نسبة الارتفاع في الأسعار في بعض السلع قفزت بنسبة لا تقل عن ٥٠% .
- نسبة العلاوة في الدخول المتدنية والمعاشات لا تزيد عن ١٠ % من الأساسي .
- لا تسري العلاوة على من لا يعملون مثل : العاطلين .
- نسبة من هم دون حد الكفاية (ليس عندهم ما يكفيهم مؤنة الحياة) في مصر في ضوء الإحصائيات الدولية لا يقل عن ٥٨ %، أي حوالي ٥٦مليون نسمة.
- يتطلب معادلة أسعار الحاجات الأصلية مبلغ لا يقل عن مائة مليار جنيه.
- تعاني خزينة الدولة من عجز سنوي مزمن لا يقل عن ٣٠ مليار سنويا .
- قيمة فوائد الديون المستحقة على خزينة الدولة لا تقل على ٢٥ مليارا .
- تعاني موازنة الدولة من ديون خارجية وخارجية يصعب تحديدها .
- يعاني الجنية المصري من انخفاض في قيمته بالنسبة للعملات الأخرى .

إزاء ذلك يمكن القول بأن ما نشرته الحكومة حول دعم الأسعار لا يكفي في إنقاذ الفقراء من الحياة الضنك، وربما هناك شك أيضا في تنفيذه أو تدبير المبلغ إلاّ بما يأتي من منح وإعانات ومساعدات خارجية ... ومن ناحية أخرى يقول التجار ورجال الأعمال والمستوردون وغيرهم أنه يصعب تخفيض الأسعار، ويتمنى الجميع تثبيت الأسعار وذلك على أضعف الإيمان ... بل أن بعضهم يروج الإشاعات ويقول سوف ترتفع الأسعار أكثر في المستقبل ،ولقد سادت السوق السوداء والخفية لبعض السلع الضرورية والحاجية ، لذلك يجب على الحكومة أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتقدم حلولا استراتيجية وجذرية و واقعية موضوعية وصادقة وليس مسكنات وقتية يشترك فيها أهل الاختصاص والخبرة والكفاءة والمواطنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسات اجتماعية ومالية مقترحة تحتاج الدراسة من أهل الاختصاص .

تثار العديد من التساؤلات حول بعض السياسات تحتاج إلي دراسة وتقويم منها:

- هل يستطيع الدعم النقدي تخفيض الأسعار؟ وكيف يوزع؟ ولمن سوف يوزع؟
- وهل لدى الدولة قدرة على حصر ال ٤٠ مليون فقير لتوزع عليهم الدعم النقدي ؟
- هل يعطى الفقراء علاوة لمعادلة الأسعار؟ وهل يستثنى منها متوسطى الحال والأغنياء ؟ .
- ما وضع الفقراء الذين لا يعملون ولا يأخذون العلاوة ؟
- هل يطبق نظام بطاقات التموين من جديد والذي يستفيد منه الغني والفقير ؟
- وهذا نظام البطاقات سوف يشمل الفقراء والمساكين الذين ليس لديهم بطاقات ؟
- هل هناك رؤية للقضاء على الفساد والمفسدين الذين يعتدون على حقوق الفقراء؟

تساؤلات تحتاج إلي دراسة وتحليل وأعتقد أن هناك مشكلات في التطبيق العملي تحول دون تنفيذ ما وعدت به الحكومة بسبب العجز في الموازنة وزيادة المديونية وانتشار الفساد في الأسواق وفي منظومة الدعم وفي الوحدات الحكومية .

قضية العلاقة بين الفقر والأسعار والدعم في المنظور الإسلامي

غلاء الأسعار من ظواهر مشكلة الفقر، والتخلف الاقتصادي الشديد ولقد قيل في الأثر" لو كان الفقر رجلا لقتلته " كيف تقتل الحكومة الفقر؟ ، وكيف تتصدى الحكومة لمشكلة غلاء الأسعار ؟ ، وكيف توصل الدعم لمستحقية بالعدل ؟

يجب أن يكون لديها استراتيجية واضحة المعالم لعلاج مشكلة الرقابة على الأسواق والأسعار ومحاربة الجشعين المستغلين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، وتحقيق التنمية الشاملة الفعالة.

ويتسائل الكثير من الناس هل لدى فقهاء وعلماء وخبراء الاقتصاد الإسلامي رؤية عملية وبرنامج واضح المعالم لعلاج مشكلة الفقر والغلاء والدعم ؟

هناك مجموعة من الثوابت الاجتماعية والاقتصادية تمثل الاطار العام لعلاج هذه المشكلة ويترك إختيار الأساليب والأدوات لتكيف حسب الواقع في واقعه ، من هذه الثوابت ما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصـدي للفساد المستشري في الوطن والذي لا يرقب في الفقير إلا ولا ذمة ، من خلال العقوبات الرادعة ، فلا يمكن وضع سياسات استراتيجية رشيدة في بيئة فاسدة .

- تجنـب الإنفـاق الترفي والإسراف والتبذيرعلى المســتوى الحكومي وتطبيق فقه الأولويات الإســلامية : الضروريات فالحاجيات .

- تطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور لتحقيق العدالة الاجتماعية وتطبيق مبدأ لا كسب بلا جهد .

- توفير فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بنظام التمويل غير الربوي من خلال منظمات المجتمع المدني .

- تطبيق نظام الدعم على الفقراء فقط بالحق ومنعه ممن لا يستحقونه.

- تطبيق نظام الرقابة على الأسواق وفقا للقانون مع العقاب الرادع لمن يفسد فيها .

- تسـهيل الهجرة والضرب في الأرض ابتغاء الرزق الحلال الطيب وتحرير الناس من قيودهم والأغلال التي على أعناقهم .

- تطبيق الزكاة التي تمثل الضــمان والتأمين الاجتماعي والاقتصــادي للفقراء والمســاكين ومن في حكمهم وتخفيف الضرائب الظالمة (المكوس) لتحقيق التنمية الاقتصادية .

- تحريم التعـامـل الربوي وكـافية صــوره المعاصرة بدون تحايل على شرع الله فقد قال الله عز وجل : " يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا "، ولقد قيل لن تتحقق التنمية إلا إذا كانت الفائدة صفرا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعاون والتكافل بين الأغنياء والفقراء ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الأخوة والمواطنة .

- تطبيق فقه الأولويات الإسلامية في الإنفاق والاستثمار وهي الضروريات والحاجيات

- تنفيذ القانون على المسيطرين والمحتكرين لأقوات الفقراء والمساكين ومن في حكمهم .

- تطبيق مفاهيم العدل والمساواة والتعاون بين فئات الوطن دونما أى تمييز أو تعصب لفكر أو أيدولوجية أو دين .

ويحتاج تفعيل البرنامج السابق إلى حزمة من التشريعات القانونية وإلى تكافل وتضامن وتعاون بين أفراد الوطن بدون تمييز أو تعصب لمذهب أو فكر أو أيدولوجية أو دين ....، و إلى تطبيق قول الله تبارك وتعالى :" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان "" ، و إلى تطبيق نموذج السفينة التي يركبها الجميع لتسير في أمن وسلام .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com